CHSAlliance

المساءلة تحت الضغط



الفجوة بين الالتزامات والتنازلات

تقرير المساءلة الإنسانية 2026

الملخص التنفيذي

ما هي الفجوة؟

المساءلة أمام السكان المتأثرين (AAP) مسألة تتعلق بالسلطة: من يصوغ القرارات، وأولويات مَن توجّه الاستجابات، ومن يتحمّل العواقب حين تفشل الأنظمة.

يواجه النظام الإنساني اليوم ضغوطاً مالية وسياسية شديدة، وهو ما يكشف الفجوة بين التزاماته في مجال المساءلة والطريقة التي توزَّع بها الموارد والسلطة والمخاطر فعليًا. وتختبر الظروف الراهنة ما إذا كانت المساءلة أمام السكان المتأثرين سمة أساسية في النظام الإنساني أم التزامًا يتراجع تحت الضغط.

أطلق منسق الإغاثة في حالات الطوارئ الحالي مبادرة «إعادة ضبط العمل الإنساني» (Humanitarian Reset) في عام 2025، استجابةً لأزمة التمويل والشرعية والفعالية التي يمر بها القطاع الإنساني. وتَعِد المبادرة بوضع السكان المتأثرين في صميم العمل الإنساني، مع الحد من أوجه عدم الكفاءة، وتعزيز القيادة المحلية، وتجديد الالتزام بالمبادئ الإنسانية. وقد تكررت طموحات مماثلة على مدى عقود بنتائج محدودة. وقد دفع هذا المزيج من الإرهاق الناجم عن تكرار محاولات الإصلاح وتراجع الثقة في الالتزام السياسي كثيرًا من الجهات الفاعلة إلى النظر إلى «إعادة الضبط» بحذر، خشية أن تكون أجندة يقودها التقشف وأولويات الجهات المانحة أكثر مما تقودها المساءلة أمام المتأثرين بالأزمات.

CHSAlliance
MAKING AID MORE ACCOUNTABLE

تقرير المساءلة الإنسانية 2026
ISBN: 978-2-940732-50-0

CHS Alliance
Humanitarian Hub, La Voie-Creuse 16,
1202 Geneva, Switzerland

info@chsalliance.org
www.chsalliance.org
+41 (0)22 788 16 41



كما تجري «إعادة الضبط» في فترة تتعرض فيها المبادئ الإنسانية للضغط، ويُنتهك فيها القانون الدولي الإنساني بصورة معتادة دون عواقب تُذكر على المسؤولين عن ذلك. ويواجه المدنيون والعاملون في المجال الإنساني مخاطر متصاعدة، بينما يبقى أصحاب النفوذ الأكبر على العنف والموارد والقرارات السياسية بمنأى عن رقابة فعلية في كثير من الأحيان. وستبقى المساءلة أمام السكان المتأثرين محدودة إذا استمرت ازدواجية المعايير على هذا النطاق في تشكيل العمل الإنساني. وعلاوة على ذلك، لا يمكن للجهات الفاعلة الإنسانية أن تدّعي، على نحو مقنع، أنها تخضع للمساءلة بينما لا تواجه منظماتها سوى عواقب قليلة عند إخفاقها في التمسك بالمعايير التي تؤيدها علنًا. ولا يمكنها كذلك أن تؤكد أن المساءلة أولوية ما دامت لا تفي بالتزاماتها تجاه الجهات الفاعلة المحلية والسكان المتأثرين.

يتناول التقرير المساءلة من خلال هذه الأبعاد المترابطة. فقد تعددت المعايير والآليات ومتطلبات الإبلاغ، لكنها لم تؤدِّ بصورة متسقة إلى تغيير السلوك أو إلى ترتيب تبعات على تجاهل الالتزامات. والعقبة المستمرة هي غياب الحوافز وتدابير الإنفاذ وترتيبات الحوكمة القادرة على جعل المساءلة سمة أصيلة في العمل الإنساني.

وتأتي أوضح الأدلة من أكثر من 200 منظمة خضعت للتحقق من أدائها وفق المعيار الإنساني الأساسي (CHS). فالمنظمات تحقق أفضل نتائجها في الأنظمة الداخلية، مثل التنسيق وإدارة الموارد، وأضعف نتائجها في المجالات التي تتطلب تفاعلًا مباشرًا مع المجتمعات المحلية، ولا سيما الشكاوى والتغذية الراجعة والمشاركة. ويشير ذلك إلى أن كثيرًا من المنظمات قد أرست السياسات والعمليات والهياكل المرتبطة بالمساءلة، لكنها ما زالت تجد صعوبة في ترجمتها إلى ما يلزم من تأثير وقدرة على الاستجابة لتكون خاضعة للمساءلة حقًا أمام السكان المتأثرين. غير أن البيانات الواردة من المنظمات التي خضعت لتدقيق مستقل وفق المعيار الإنساني الأساسي تُظهر تحسنًا ملحوظًا في الأداء عبر الالتزامات التسعة جميعها، بما يوضح أن الاهتمام المتواصل والرصد والتحقق تدفع التقدم إلى الأمام.

ويبرز نمط مماثل في تحليل التقرير لتوطين العمل الإنساني. فعلى الرغم من الالتزامات القائمة منذ زمن طويل، ما زال التمويل والسلطة وصنع القرار متركزًا في يد مجموعة صغيرة نسبيًا من الجهات الفاعلة الدولية. وتواصل الحكومات المضيفة والبلديات والمنظمات المحلية والهياكل التي تقودها المجتمعات المحلية العمل ضمن أنظمة للتمويل والامتثال والتنسيق صُمّم معظمها في أماكن أخرى إلى حد بعيد، بينما تتحمل جزءًا كبيرًا من المسؤولية التشغيلية والمخاطر. وقد أصبحت هذه الديناميكيات ظاهرة بوجه خاص خلال أزمة التمويل الراهنة. وعلى الرغم من أن التوطين ركيزة أساسية في «إعادة ضبط العمل الإنساني»، فكثيرًا ما استُبعدت الجهات الفاعلة المحلية من فرص الحصول على التمويل المباشر.

ويتناول التقرير أيضًا نظره إلى المساءلة داخل المنظمات الإنسانية نفسها، بما يشمل الحماية من الإساءة (safeguarding)، وواجب الرعاية (duty of care)، والإبلاغ عن المخالفات، والثقافة المؤسسية. وتزداد هذه المسائل إلحاحًا مع تصاعد العنف ضد العاملين في المجال الإنساني، وتدهور رفاه الموظفين، وتسبب تخفيض التمويل في إضعاف الأنظمة التي يُفترض أن تحمي الناس من الأذى.

وتتطلب معالجة إخفاقات المساءلة المحددة في هذا التقرير إحداث تغيير في ثلاثة مجالات (وهي التي تبينت فيها إخفاقات المساءلة أكثر وضوحًا وأشد أثرًا في هذا التقرير): 1) تركّز السلطة بعيدًا عن السكان المتأثرين والجهات الفاعلة المحلية؛ 2) الفجوة بين التزامات المساءلة وغياب العواقب حين لا يُوفى بها عمليًا؛ 3) اتساع الفجوة بين المبادئ الإنسانية والوقائع السياسية التي يجري العمل الإنساني في ظلها.

» في ظل قيود تمويلية غير مسبوقة، خفّضت النظرة العامة للأوضاع الإنسانية العالمية (*GHO*) لعام 2026 عدد الأشخاص المستهدفين بالمساعدة من 190 مليونًا في عام 2025 إلى 87 مليونًا فقط أُعطيت لهم الأولوية في عام 2026.«



حمّل التقرير الكامل من هنا

CHSAlliance

CHSAlliance

ثلاثة مداخل لإحداث التغيير

1 إعادة توزيع السلطة على مستوى المنظومة لتصبح أقرب إلى الأشخاص والمؤسسات المتأثرين بالأزمات.

لا تكفي المشاورات والتغذية الراجعة إذا ظلت المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة المحلية مستبعدة من القيادة والإشراف. ويجب تصميم نماذج التمويل والتنسيق والشراكة بما يدعم العمل بقيادة المحلية، بدلًا من تعزيز الاعتماد على الوسطاء الدوليين. وينطبق ذلك بوجه خاص في بيئة التمويل الإنساني الراهنة، حيث تظل المنظمات غير الحكومية المحلية مستبعدة إلى حد بعيد من الدعم المباشر.

---

2 جعل التزامات المساءلة قابلة للإنفاذ.

يمتلك النظام الإنساني معايير والتزامات عديدة في مجال المساءلة أمام السكان المتأثرين، لكنه يفتقر إلى تبعات تُطبّق بصورة متسقة على مستوى المنظومة حين تُتجاهل تلك الالتزامات. وإذا لم يؤدِّ الامتثال الطوعي إلى التغييرات المطلوبة، فلا بد من تدابير أقوى للإنفاذ على أربعة مستويات في النظام:



المستوى المؤسسي: ينبغي أن يكون الامتثال للمعيار الإنساني الأساسي إلزاميًا للمنظمات العاملة مع السكان المتأثرين بالأزمات، مع التحقق المستقل، وتغذية راجعة من المجتمعات المحلية، ترتيب تبعات فعلية على الإخفاقات المتصلة بالحماية من الإساءة، والتمييز، والاعتداء، والأعمال الانتقامية، وواجب الرعاية.



المستوى الجماعي: يجب تعزيز آليات المراجعة المستقلة ومراجعة الأقران للكشف عن أوجه الخلل والحث على اتخاذ إجراءات تصحيحية.



مستوى المجتمعات المحلية والشركاء: يجب أن تتاح للسكان المتأثرين والجهات الفاعلة المحلية سبل رسمية للطعن في القرارات وتقييم مدى الوفاء بالالتزامات.



مستوى الجهات المانحة والتمويل: يجب ربط أهلية الحصول على التمويل وإقامة الشراكات بمعايير قابلة للقياس في مجال المساءلة والأداء.

---

3 إعادة ترسيخ المساءلة في المعايير الإنسانية والصدق السياسي.

لا يمكن فصل مصداقية جهود المساءلة عن البيئة السياسية الأوسع التي يجري فيها العمل الإنساني. فالمجتمعات المحلية تدرك تمامًا ازدواجية المعايير على الصعيد العالمي، والغضب الانتقائي، والتطبيق غير المتسق للقانون الدولي الإنساني، والإفلات من العقاب الذي كثيرًا ما يحيط بالانتهاكات المسببة للمعاناة الإنسانية. ولذلك يجب أن تشمل المساءلة أيضًا تطبيقًا متسقًا وذا مصداقية للمبادئ الإنسانية، ومعايير مؤسسية أوضح لتحديد الظروف التي تتخذ فيها الجهات الفاعلة الإنسانية موقفاً علنياً ضد انتهاكات القانون الدولي، بصرف النظر عن الهوية السياسية لمرتكبها.

وينبغي أن يستند التمويلَ الإنساني إلى الاحتياجات، لا إلى الاعتبارات الجغرافيا السياسية أو مصالح الجهات المانحة أو الأولويات المؤسسية. غير أن تقلّص الموارد وتزايد الضغوط السياسية وضعف احترام المعايير الإنسانية تجعل الوفاء بتلك الالتزامات أكثر صعوبة. ويجب على الجهات الفاعلة الإنسانية أن توضح بشفافية كيفية اتخاذ قرارات التمويل، وما يمكنها التأثير فيه فعلياً، وحدود ما يمكن للعمل الإنساني تحقيقه.